

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

البلاد

22-06-2008

العدد : 18835
المسلسل : 100

7

برعاية خادم الحرمين الشريفين ومشاركة ٣٥ دولة و ٥٢ شركة وسبع منظمات دولية

ارتفاع أسعار البترول والحلول على طاولة مناقشات مؤتمر الطاقة بجدة

خادم الحرمين الشريفين يفتح اعمال المؤتمر

اهتمام عالمي بنتائج وتوصيات المؤتمر المؤتمر يهدف لإيجاد الحلول الإيجابية والجماعية

جدة - منير عبدالقادر

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله تبدأ اليوم فعاليات مؤتمر جدة العالمي للطاقة والذي يعقد لمناقشة أسباب ارتفاع الأسعار إلى أرقام قياسية. ويأتي المؤتمر ضمن مساعي المملكة إلى ضمانة الأسواق العالمية للطاقة. في وقت تشهد أسعار النفط ارتفاعات محمومة، ولضمانة المستهلكين الذين يتخوفون من أن يؤدي ارتفاع الطلب من الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند، إلى دعم المسيرة التصاعدية للأسعار، خصوصاً مع تراجع الطاقة الإنتاجية الاحتياطية في بلدان منتجة أخرى. بالدعوة وأبدوا استعدادهم للمشاركة في الاجتماع.



في المستقبل.

كما شهدت هذه الفترة بداية بروز المسائل البيئية المتعلقة بصناعة النفط على الساحة الدولية. أواخر الأفضاء الحاليين انضماماً إلى المنظمة. وتم في بداية هذه الحقبة تحفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار النفط وذلك بسبب الحرب التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمكنت الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الوصول بالأسعار إلى مستويات مقبولة في الأسواق النفطية العالمية، التي شهدت ارتفاعاً حاداً مفاجئاً بسبب انتشار النفر والبيع في تلك الأسواق بسبب تلك الأحداث، وذلك من خلال قيام دول المنظمة بزيادة الإنتاج من النفط في تلك الفترة. وبعد ذلك بقيت الأسعار مستقرة نسبياً حتى عام 1998، وذلك عندما حصل انهيار آخر في أسعار النفط بسبب الانهيار الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا. ولكن رد الفعل الذي قامت به الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج المنظمة، من خلال القيام بعمل جماعي مشترك لمعالجة هذه الأزمة، أدى في نهاية الأمر إلى عودة بالأسعار إلى مستويات مرضية. وفي نهاية العقد شهدت صناعة النفط حركات اندماج كبرى بين شركات النفط العالمية الكبرى، في الوقت الذي كانت فيه صناعة النفط تشهد تطورات تقنية هائلة. وقد أدت المفاوضات الدولية التي كانت تجري بشأن التغير المناخي، طيلة هذه الفترة تقريباً، إلى التهديد بحدوث انخفاض كبير في الطلب على النفط في المستقبل المنظور.

المملكة العربية السعودية والأوبك

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة متميزة داخل الأوبك بوجه خاص وعلى صعيد النفط العالمي على وجه العموم وذلك لكونها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم وإنما أنتج منتج للنفط في العالم واستناداً لهذه المكانة لعبت المملكة دوراً متميزاً وإيجابياً في الحفاظ على أسعار توازنية للبتروöl العالمي، وقد انتمت المملكة مدخلاً معتدلاً في هذا السياق من بين دول الأوبك ومعها الإمارات العربية المتحدة ونجحت في

العربية المتحدة بنيجيريا الكوادور الجابون ولكنها تضم الآن في عضويتها 11 دولة فقط مع استبعاد الكوادور في ديسمبر 1992 وانسحاب الجابون من المنظمة في يناير 1995.

الأهداف الرئيسية لإنشاء منظمة أوبك

يتمثل الهدف من وراء إنشاء منظمة أوبك في تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وتوحيدها من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة للبتروöl للدول المنتجة، وتأمين إمدادات فاعلة واقتصادية ومنظمة للدول الأعضاء، حيث بدأت مجموعة من خمس دول من الدول النامية المنتجة للنفط، في تسعى منها لتجسيد حقوقها الشرعية في سوق البتروöl الدولية التي تهيمن عليها شركات النفط المتعددة الجنسيات. وكانت المنظمة تعارض أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت في الظل، حيث قامت المنظمة في تلك الفترة بتحديد أهدافها، وتأسيس الأمانة العامة للمنظمة، التي انتقلت من جنيف إلى فيينا في عام 1965، كما عجلت على تبني عدد من القرارات، وإجراء المفاوضات مع الشركات. وقد زاد أعضاء المنظمة إلى عشرة أعضاء خلال هذه الفترة مستهلكة، وكذلك تأمين عوائد مجزية للقطاعات المستثمرة في هذه الصناعة خلال هذه الفترة بزغ نجم منظمة أوبك، حيث تحكمت الدول الأعضاء في المنظمة من التحكم في قطاعات الصناعات النفطية المحلية في بلدانها، وأصبحت لما الكلمة العليا فيما يتعلق بمسألة تحديد أسعار النفط الخام في أسواق البتروöl الدولية. وقد شهدت هذه الفترة أزمتهن اثنتين فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط الأولى كانت بسبب النظر النفطي الذي فرضته الدول العربية في عام 1973، والثانية بسبب اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، والتي عذمتا في ذات الوقت التقلبات الكبيرة في السوق البترولية. وقد شهدت أسعار النفط خلال هاتين الأزمتهن ارتفاعاً حاداً، وقد عقدت القمة الأولى لرؤسائه ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنظمة في الجزائر في شهر مارس 1975. وخلال هذه الفترة، وبالتحديد في عام 1971، انضمت نيجيريا إلى المنظمة، وهي تعتبر في بداية هذا العقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها، وذلك قبل أن تبدأ في الانحدار والتدهور إلى مستويات يتدنى عنها، الأمر الذي أدى إلى انهيار شامل في الأسعار في عام 1986، وهي الفترة التي شهدت الأزمة الثالثة فيما يتعلق بأسعار النفط. ولكن الأسعار استجمعت قواماً وعامت لتزحف في الأعوام الأخيرة من هذا العقد، ولكن دون الوصول إلى المستويات العليا التي وصلت إليها الأسعار في بدايات هذه الحقبة. كما ارتفع في هذه الفترة مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك مع المنتجين للنفط لتحقيق استقرار السوق النفطية بأسعار مقبولة

ويعد المؤتمر بمشاركة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط - أوبك - ودول منتجة للنفط من خارج المنظمة، منها روسيا والنرويج والمكسيك والبرازيل، إضافة إلى أبرز الدول المستهلكة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان والصين والهند وجنوب أفريقيا، إلى جانب وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط العالمية الكبرى. وستناول اجتماع جده للطاقة وضع السوق النفطية الدولية والارتفاع الحالي في أسعار النفط وكيفية تعاون الدول المنتجة والمستهلكة والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وشركات النفط الرئيسية من أجل التعامل مع هذه الظاهرة التي ليس لها ما يبررها لجمعة المعطيات النفطية وأسعارها السوفى، وافتتاح المؤتمر الحلول المناسبة للتعامل معها وأعراب من أمه في الوصول إلى نتائج إيجابية تساهم في استقرار السوق النفطية الدولية.

منظمة الأوبك

منظمة الدول المصدرة للبتروöl أوبك منظمة دائمة، أُنشئت من قبل حكومات كل من إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وذلك خلال انعقاد أعمال مؤتمر بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960. وبعد ذلك انضمت تسع دول أخرى إلى عضوية المنظمة إلى جانب "الدول الخمسة المؤسسة" - الخمس، والدول التالية هي: قطر 1961، إندونيسيا 1962، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1962، الإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الكوادور 1973، الفلبين 1975-1994، أنغولا 2007. وكان المقر الرئيس للمنظمة خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائها يقع في مدينة جنيف السويسرية، ثم انتقل إلى العاصمة النمسوية فيينا في 1 سبتمبر 1965. ويتمثل الهدف من وراء إنشاء منظمة أوبك في تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتوحيدها من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة للبتروöl للدول المنتجة، وكذلك تأمين عوائد مجزية للقطاعات المستثمرة في هذه الصناعة.

الأوبك في الاقتصاد العالمي

برزت الأوبك على الساحة الاقتصادية الدولية مع منتصف عقد السبعينات مع حدوث أزمة الطاقة العالمية الأولى عام 1974/73 حيث أخذ دورها يزداد تدريجياً مع نهاية السبعينات وكانت منظمة الدول المصدرة للبتروöl التي قبلت قامت خلال مؤتمر عقد في بغداد خلال الفترة من 10-14 سبتمبر 1960 بحضور ممثلي خمس دول هي: المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا ثم توسعت عضويتها ما بين عامي 1960 و1975 لتضم 13 عضواً هم بالإضافة للأعضاء الخمس المؤسسين قطر أندونيسيا ليبيا الجزائر الامارات

الأوساط، حيث تحكمت الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الوصول والأسعار إلى مستويات مقبولة في الأسواق النفطية العالمية، التي شهدت ارتفاعاً حاداً مفاجئاً بسبب انتشار الذعر والهلع في تلك الأسواق بسبب تلك الأحداث، وذلك من خلال قيام دول المنظمة بزيادة الإنتاج من النفط في تلك الفترة. وبعد ذلك بقيت الأسعار مستقرة نسبياً حتى عام 1998، وذلك عندما حصل انهيار آخر في أسعار النفط بسبب التراجع الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا. ولكن رد الفعل الذي قامت به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج للمنظمة من خلال القيام بعمل جماعي مشترك لمواجهة هذه الأزمة، أدى في نهاية الأمر إلى العودة بالأسعار إلى مستويات مرضية. وفي نهاية هذا العقد شهدت صناعة النفط حركات انماج كبرى بين شركات النفط العالمية الكبرى، في الوقت الذي كانت فيه صناعات النفط تشهد تطورات تقنية ماثلة. وقد أدت المفاوضات الدولية التي كانت تجري بشأن التغير المناخي، طيلة هذه الفترة تقريباً، إلى التهديد بحدوث انخفاض كبير في الطلب على النفط في المستقبل المنظور.

الجنسيات المعروفة في ذلك الحين باسم "الأزمات السبع". وكانت المنظمة تمارس أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت في الظل، حيث قامت الأمانة في تلك الفترة بتحديد أهدافها وتأسيس الأمانة العامة للمنظمة، التي انتقلت من جنيف إلى فيينا في عام 1965، كما عملت على تبني عدد من القرارات، وإجراء المفاوضات مع الشركات. وقد زاد أعضاء المنظمة في عشرة أعضاء خلال هذه الفترة.

فترة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي

خلال هذه الفترة برز نم منظمة أوبك، حيث تحكمت الدول الأعضاء في قطاعات الصناعات النفطية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة العليا فيما يتعلق بمسألة تحديد أسعار النفط الخام في أسواق البترول الدولية. وقد شهدت هذه الفترة ازدهاراً اثنين فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط، الأولى كانت بسبب الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية في عام 1973، والثانية بسبب اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، والتي عطلتها في ذات الوقت التقلبات الكبيرة في السوق البترولية. وقد شهدت أسعار النفط خلال هاتين الأزميتين ارتفاعاً حاداً. وقد عقدت القمة الأولى لرؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء بالمنظمة في الجزائر في شهر مارس 1975. وخلال

الفترة،

وبالتحديد في

عام 1971،

انضمت

نيجيريا إلى المنظمة، وهي تعتبر آخر الأعضاء الحاليين انضماماً إلى المنظمة.

فترة الثمانينات الميلادية من القرن الماضي

في بداية هذا العقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها، وذلك قبل أن تبدأ في الانحدار والتدهور إلى مستويات تقنية جده، الأمر الذي أدى إلى انهيار شامل في الأسعار في عام 1986، وهي الفترة التي شهدت الأزمة الثالثة فيما يتعلق بأسعار النفط. ولكن الأسعار استجعت قوياً وعادت ترتفع في السنوات الأخيرة من هنا العقد، ولكن دون الوصول إلى المستويات العليا التي وصلت إليها الأسعار في بدايات هذه الحقبة. كما ارتفع في هذه الفترة مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك من قبل الدول المنتجة للنفط إذا ما أرادت تحقيق استقرار السوق النفطية بأسعار مقبولة في المستقبل. كما شهدت هذه الفترة بداية بروز المسائل البيئية المتعلقة بصناعة النفط على الساحة الدولية.

فترة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي

تم في بداية هذه الحقبة تفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار النفط، وذلك بسبب اندلعت في منطقة الشرق

تفخيز هذا المدخل لفترة طويلة لاسيما إبان تولي الشيخ أحمد زكي اليماني منصب وزير النفط في المملكة خلال الفترة 1968-1986 والذي يعتبره كثير من المحللين مهندس السياسة البترولية ليس للمملكة فقط بل وللاوبك بوجه عام خلال الفترة المذكورة.

ولم يقتصر دور المملكة على هذا المجال فحسب، ولكنه اتسع ليشمل انشاء الصندوق السعودي للتنمية في اطار جهود دول الوبك لتقديم معونات للدول النامية عقب أزمة النفط عام 1974/73، كما برزت المملكة في مجال تقديم التسهيلات المالية التساهلية للعديد من البلدان النامية حيث بلغ نصيبها نحو 43% من تسهيلات دول الوبك مجتمعة خلال العام 1976 فقط.

ومنذ بداية عقد التسعينات وتحديداً في اواخر عام 1997 وَاوائل 1998 ميينما انخفض سعر برميل

النفط لاقل من 8 دولارات إبان الأزمة العالمية الآسيوية، لعبت المملكة العربية السعودية دوراً إيجابياً للغاية في اطار منظمة الوبك لتدارك التدهور الشديد لاسعار النفط وذلك بالقيام بتحركات وتنسيق مع الدول المنتجة والمصدرة للبترول سواء داخل منظمة الوبك او خارجها، وفي هذا السياق حرصت المملكة على تشييط دور الترويكا النفطية في السوق العالمية والتي تضم السعودية وفنزويلا داخل الوبك والمكسيك من خارجها، حيث تم التوصل لعنة اتفاقات بين دول الترويكا انضمت اليها فيما بعد بقية دول الوبك اتفاق الرياض وامستردام 1998، واتفاق لاهاي 1999 كما التزمت المملكة بنحو اكثر من 90% من حدود السقف الانتاجي داخل الوبك مراعية في ذلك اثر سلوكها وتصرفاتها على بقية الدول الاعضاء الاخرى داخل منظمة الوبك، ويؤكد موقف السعودية خلال أزمة ارتفاع الاسعار الاخرى هذا الامر، فعلى الرغم من ان المملكة كانت تؤكد زيادة الانتاج بحفان مليون برميل يوميا للحد من الارتفاع القياسي في الاسعار الا انها اخذت بعين الاعتبار آراء الدول الاخرى في الوبك.

المنظور التاريخي لمنظمة الوبك

فترة الستينات الميلادية من القرن الماضي مثلت هذه الحقبة الفترة التي تم فيها تأسيس المنظمة، حيث بدأت بمجموعة من خمس دول من الدول النامية المنتجة للنفط، في مسعى منها لتجسيد حقوقها الشرعية في سوق البترول الدولية التي تجمين عليها شركات النفط المتعددة

المصدر : البلاد
التاريخ : 22-06-2008
العدد : 18835
الصفحات : 7
المسلسل : 100

